بقيادة الولايات المتحدة . والنهاج المقترح على العموم لا بأس به اذا ما نفذته مؤسسات القطاع العام السينمائية العربية لانه كما أرى اعلى طموح يمكن ان تلتزم بها انطلاقا من طبيعة بنيتها الطبقية . اما السينمائي الثوري الذي يعيش ازمة الصراع داخل وطنه ويدرك ابعاد القضية الفلسطينية ضمن الواقع الطبقي في المنطقة فان رؤيته السينمائية تأخذ ابعادا واضحة لا تحدها مواثيق جنيف وقرارات الامم المتحدة المرمية خارجا ضمن ما هو حاصل في المنطقة . ان ثمة اشرطة بموضوعات كثيرة يجب تحقيقها عن علاقة حركة المقاومة الفلسطينية ، باعتبارها حركة مسلحة ، بالواقع السياسي العربي وكذلك بالجماهير العربية واساليب نضالها والتحامها بحركة المقاومة ، كذلك الشخصية الفلسطينية التي تناثرت في اقطار عدة وتكاد تفقد ملامحها وعاداتها وتقاليدها وتراثها ولغتها . فالفلسطيني الذي يعيش في العراق صار يكتسب بمرور الوقت ملامح الشخصية العراقية ، وفي سوريا ملامح الشخصية السورية ، وهكذا ، وفي هذا عملية اغتيال انسانية بشعة . هنا تأتي اهمية الفيلم السينمائي في تسجيل خصائص الشخصية الفلسطينية ، وعرض مثل هذه الافلام يعني تأكيد هذه الخصائص عند المشاهد الفلسطيني. ان سعة القضية الفلسطينية وجزئياتها تتطلب تجنيد امكانات السينمائيين الشباب واتاحة الفرصة لهم لتحقيق الاشرطة وتعميمها . ولكن الواقع يمكن في بعض الحالات ان يتجه (موضوعيا) بعكس التيار المتقدم فيعثره ولو لفترة وحتى يتم التفاعل بينهما . المطلوب مثلا من مؤسسات القطاع العام عمل دورات تدريبية في السينما للشباب الفلسطيني. هذه مسألة قد تبدو بسيطة وسهلة التحقيق ، ولكن ما هو حاصل ان مجال السينما ضمن المعركة يكاد يخلو من الشباب الفلسطيني . الارشيف السينمائي المركزي ، المفروض ان يكون قد تحقق منذ زمن لا سيما وان قرارات عدة قد اتخذت بهذا الشأن ، ولكن ما هو حاصل ان اي سينمائي شاب يحتاج الى وثيقة سينمائية فانه يتعذر عليه الحصول عليها الا عبر مكاتب الارشيف الاجنبية . وفي هذا الخصوص يشير مؤلف الكراس (او كانت التقرير) الى ما جاء في توصيات لقاء السينمائيين والتلفزيونيين العرب المنعقد في مهرجان لايبزيغ في شهر نوفمبر ١٩٦٩ — العمل على ايجاد ارشيف سينمائي عربي مركزي يضم موادا من الوطن العربي ومن خارجه عن القضية الفلسطينية ويكون مفتوحا امام السينمائيين والتلفزيونيين العرب — ويواصل المؤلف اقتراحاته في تجميع الافلام المنتجة عن القضية والاحتفاظ بنسخ منها (٣٥ و ١٦ ملم) والاتصال بالهيئات والمؤسسات السينمائية الاجنبية التي صورت افلاما او لقطات عن القضية وشرائها بغية ايداعها في الارشيف . وينهي تقريره بضرورة تنسيق عرض الافلام الخاصة بالقضية الفلسطينية في مهرجانات السينما . وكما اوضحنا فان عدد المهرجانات يبلغ ٧٣ مهرجانا في العام اي بمعدل مهرجان واحد كل خمسة ايام . ومفيد ان نجد في نهاية الكراس اسماء المهرجانات وعناوينها ومواعيد انعقادها . في الختام نقول انه رغم وقوع المؤلف باخطاء واربكات فكرية الا ان جهده في كتابة التقرير يعتبر على الاقل عملية تنبيه لمؤسسات القطاع العام السينمائية في ادراك اهمية التوجه نحو القضية الفلسطينية عبر افلامها التي كانت مغرقة بفهم مثالي للواقع وعبر اشكال سينمائية مستهلكة وتقليدية .

قاسم حول